



تحليل

فيصل عيتاني و ناثانيل روزنبلات

الاقتراب أكثر من سوريا: اقتراب محلي من أجل إنهاء الصراع

مارس ٢٠١٣

رد الفعل، وهو أمر فشل في مواكبة تطور الانتفاضة، حيث تحولت من مجرد تظاهرات سلمية إلى تمرد مسلح وفي النهاية حرب أهلية كاملة، وبدون تبني الولايات المتحدة لاقتراب أكثر مرونة وأكثر ابداعاً والتزاماً فإن سوريا سوف تستمر في الانزلاق إلى مزيد من الفوضى والارهاب، الأمر الذي سيتسبب في استمرار معاناة السوريين وتهديد دول الجوار، وتأجيج الكراهية الطائفية والعنف على المستوى الاقليمي

ولكي تستطيع الولايات المتحدة لعب أي دور سياسي ملائم في تسهيل عملية الانتقال السياسي من خلال عملية تفاوضية في سوريا فإنها في حاجة إلى أن تغير بصورة جذرية إطارها لفهم الانتفاضة والتعامل معها، من أجل اكتساب فهم وادراك أعمق للمعارضة على المستوى المحلي، وعلى موقع ومكانة هذه المعارضة بين السكان المحليين، وقدرتها على الحكم وعلى التنسيق بين السوريين وتمثيلهم في المنتديات الدولية، فصانعي السياسة الأمريكية في حاجة إلى تقييم الكيفية التي تطورت بها المعارضة بهذا الشكل، والمراحل التي مرت بها من حركة للتظاهر والتحول إلى التمرد المسلح وانتهاءً بالحرب الأهلية طويلة المدى، إن تحقيق هذا الأمر يعتمد على ضرورة القيام برؤية مقربة من اللحظات الأساسية في تطور الصراع، إن هذه الرؤية تُظهر كيف أن الاتجاهات المعتدلة داخل المعارضة قد فقدت غلبتها، ويدعي مؤلفو هذا التحليل أن الفاعلين الدوليين قد لعبوا دوراً في تفاقم الانقسامات الداخلية بين اللاعبين الرئيسيين في المعارضة، الأمر الذي شجع على تمكين الميليشيات الطائفية المتطرفة وقوض من الجهود الرامية إلى الاطاحة بالنظام، إن هذا التحليل يعرض لدروس هامة عن الكيفية التي يمكن للولايات المتحدة من خلالها السعي بصورة أكثر فاعلية نحو عملية انتقال سياسي عبر عملية تفاوضية في سوريا.

من التظاهر السلمي إلى الحرب الأهلية

بدأت الانتفاضة في سوريا كحركة احتجاج غير عنيفة وغير مرتب لها في شهر مارس من عام ٢٠١١، ثم أضحت مُعسكرة بصورة كبيرة بحلول شهر فبراير من عام ٢٠١٢، ومنذ ذلك الوقت تم قتل

بدخول الصراع في سوريا عامه الرابع يتضح الفشل المستمر لسياسة الولايات المتحدة في تحقيق الهدف الذي وضعت له لنفسها، وهو تحقيق عملية انتقال سياسي من خلال عملية تفاوضية مُؤسّسة على الرضاء المتبادل بين النظام الحاكم والمعارضة، وفي هذا السياق ركزت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيون على عقد مؤتمرات القمة والدبلوماسية عالية المستوى باعتبارها الوسيلة الأكثر فاعلية من أجل تحقيق هذه الغاية الجديرة بالثناء، إلا أن هذا الاقتراب يتجاهل مكون مهم للغاية ولكنه مفقود: وهو وجود معارضة قادرة على التنسيق بين القوى المختلفة التي تناضل ضد النظام، وقادرة على تمثيل نفسها وتوفير درجة معقولة من الحكم المحلي، وهي أمور بدونها سوف يستمر السوريون في المعاناة والقتال بصرف النظر عن أن النظام تمت الاطاحة به.

عندما انعقد مؤتمر جنيف الأول في عام ٢٠١٢ واتفق المشاركون على البيان الختامي للمؤتمر كان هناك اعتقاد بأن وجود جبهة معارضة موحدة ومُمكنة هو أمر ممكن التحقق، وأن اللاعبين الدوليين يمكن أن يساهموا بدور حاسم في الضغط على حلفائهم داخل سوريا من أجل اقرار السلام هناك، ومع مرور الوقت انعقد مؤتمر جنيف الثاني في شهر يناير من عام ٢٠١٤ من أجل وضع البيان الختامي للمؤتمر الأول موضع التنفيذ، ولكن مثل هذه المعارضة الموحدة والممكنة لم تظهر، وبدلاً من ذلك انتشر الصراع بصورة أكبر وأخطر، وتعمقت صعوباته وتعقيداته، وفضلاً عن ذلك فإن عملية العسكرية تشير إلى أن آفاق التوصل إلى تسوية من خلال عملية تفاوضية هي أبعد ما تكون الآن، فالتحالفات الجيوسياسية والضغط من القوى الأجنبية يمكن أن تقلل من عنف المعارضة والنظام بصورة مؤقتة، ولكن بدون التعامل مع الأخطاء المركزية للمعارضة - انقسام المعارضة والتطرف والفشل في الحكم على الأراضي التي يسيطروا عليها - فإن التوصل إلى تسوية يظل بعيد المنال، فالتحول الجيوسياسي والمحلي القادم الذي لا مفر منه سوف يؤدي إلى تصاعد الصراع، وسوف تظل سوريا رهينة لدوائر العنف.

إن التفكير أحادي الجانب من جانب الولايات المتحدة الذي يركز على الدبلوماسية الدولية جاء على حساب الفهم الدقيق والحساس لواقع المعارضة، وقد شجع ذلك على وجود اقتراب يقوم فقط على

الهاجس الكبرى المتعلقة بقضايا الحكم على المستوى الوطني والمصالحة والتطرف السني العنيف وظاهرة أمراء الحرب، فالنبرة القومية التي ميزت حركة المظاهرات في بدايتها توارت، وأصبحت الحركة تتميز بطابع طائفي متزايد يستهدف الأقلية العلوية، التي تمثل القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي الحاكم، إن جذور هذا الفشل ومدى مساهمة الفاعلين الدوليين فيه يتضح في تجربة مدينة بنش، التي ما تزال صورتها مستمرة في مطاردة المعارضة اليوم.

فشل الحكم المحلي: حالة مدينة بنش

في بداية الثورة أرسل النظام السوري ٤٠٠ بلطجي مسلح (أو ما يطلق عليهم الشبيحة) لمواجهة المظاهرات في مدينة بنش، حيث كانت مركز لبداية حركة الاحتجاج في شمال غرب سوريا، وفي مواجهة ذلك وضع السكان حراس مسلحين على مداخل المدينة من أجل حمايتهم، وفي الوقت الذي تطورت فيه هذه الكتائب وأصبحت أكثر تنظيماً تم إنشاء مجموعة من اللجان، التي بدأت في توفير الخدمات الأساسية للسكان، وكانت هذه اللجان هي الأشكال المبكرة للمجالس الإدارية المحلية، تلك الأبنية التي هي عبارة عن أبنية حكم محلية تم إنشائها على امتداد المناطق السورية التي تسيطر عليها المعارضة، وفي لحظة من اللحظات وصف المعارضون مجلس مدينة بنش باعتباره نموذج للحكم المدني.¹

هذا الوضع لم يستمر طويلاً، فقد قام المجلس الوطني السوري - الذي يعتبر أول مظلة أنشئت لتمثيل المعارضة السورية - بالتعهد بتقديم الدعم للمجالس المحلية في مدينة بنش، ولكنه أختار أن يتم تخصيص الموارد المالية بصورة حصرية من خلال عائلة محلية واحدة تتمتع بتفضيل المانحين الخارجيين، هذا الطرف الذي تم تفضيله رفض أن يشارك الموارد مع اللابيين المحليين الآخرين، الأمر الذي أدى إلى صراع مسلح بين عائلات المدينة الأكثر نفوذاً، هذه الخلافات تطورت بصورة حتمية إلى إيجاد وحدات حماية مسلحة حاولت القيام بأدوار قيادية مدنية، وكانت هناك جرائم واعتداءات ضد المدنيين، هذه الصعوبات المبكرة أخرجت جهود بناء المؤسسات المدنية في مدينة بنش عن مسارها.

إن فشل الداعمين الخارجيين للمعارضة في توجيه المساعدات لقوى المعارضة وتقييم تأثيرها، والتعاطي مع الوقائع المحلية المعقدة، وربط شروط هذه المساعدات باستراتيجية أوسع للتمرد على المستوى الوطني، وجعل مستقبل المساعدات مسئولين عن أفعالهم، كلها عوامل ساهمت في فشل المرحلة الأولى من المظاهرات السلمية والنضالية المدنية، وكان لهذا الفشل نتائج كارثية على الأوضاع الأمنية وعلى جودة حياة السوريين والصراع الأكبر ضد النظام السياسي، خصوصاً في ظل حقيقة أن غياب عامل القيادة

أكثر من ١٢٠ ألف شخص، وتم تهجير حوالي ٨ ملايين شخص، ويعيش حوالي ٣ ملايين منهم كلاجئين في دول الجوار، وحوالي نصف السكان - يبلغ إجمالي عدد السكان عشرين مليون نسمة - في حاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، إن ثلاثة أعوام من الصراع أظهرت عدد من الأمور من قبيل: أولاً: عدم قدرة طرفي الصراع على الوصول إلى نهاية عسكرية حاسمة للقتال، ثانياً: هناك إجماع قوي بين المؤيدين للمعارضة على حتمية استمرار القتال حتى تتم الاطاحة بالنظام، ثالثاً: غياب مؤسسات على المستوى الوطني يمكن أن تفرض قراراتها ورؤيتها على المعارضة، رابعاً: عملية التهميش لنشطاء المجتمع المدني العلمانيين - والذي مثل الكثير منهم طليعة حركة الاحتجاج غير العنيفة، وأخيراً ترسخ عدد من المنظمات المدنية والعسكرية المسيطرة، ومنع الوافدين الجدد من دخول الصراع وليس بالضرورة إقامة تحالفات جديدة.

في البداية اتخذت الانتفاضة شكل المقاومة السلمية غير العنيفة، حيث استلهمت هذه المظاهرات الصحة العربية، فقد كانت الانتفاضة السورية مرتجلة ولم يتم التخطيط لها، على عكس حالة مصر حيث قام النشطاء بتخطيط طويل مقدماً من أجل القيام بالثورة، كان مجتمع النشطاء السوريين - الذي تواجد لفترة طويلة قبل الثورة تحت الأرض - لم يقد حركة التمرد في البلد، بل في الحقيقة كان الكثير من هؤلاء النشطاء متشككين في أن السوريين يمكن ان ينتفضوا من الأصل، إلا أن المتظاهرين في وسط دمشق انتفضوا ضد بشار الأسد وحلفائه المقربين في شهر فبراير من عام ٢٠١١، وانتشرت التظاهرات في مناطق مثل درعا وبنني ياس، حيث تعامل الأمن بغلظة شديدة مع السكان المحليين هناك، الأمر الذي أدى إلى اضطراب كبير، وبحلول شهر مارس كان من الواضح أن السوريين أصبح لهم انتفاضتهم، تلك الانتفاضة التي ظلت سلمية لشهور في مواجهة القمع العنيف بواسطة جنود النظام والمليشيات الموالية له.

لقد كان أمراً بارزاً أن الانتفاضة فاجأت مجموعات النشطاء الحضريين السلميين تماماً كما فاجأت السوريين عامة، فالارتباك ونقص التحضير جعل من الصعوبة بالنسبة لعناصر المعارضة التخطيط لمرحلة ما بعد تحرير الأرض، الأمر الذي أدى إلى سوء إدارة على مستوى كبير، كما أن هذا الأمر عقد من الجهود الدولية التي كانت ترمي إلى تعزيز الانجازات السلمية للانتفاضة في مرحلتها الأولى، بما فيها الجهود الرامية إلى حفظ الطبيعة السلمية للانتفاضة، والفوز بثقة ودعم الأقليات القلقة والسوريين المستفيدين من - أو على الأقل غير مباشرين - من الأمر الواقع المرتبط بالنظام المهيم في سوريا.

كان الافتقار إلى التخطيط المسبق عاملاً في إحباط الجهود الرامية إلى بناء هيئة تعاون مدنية عسكرية مشتركة، يمكن أن تحكم بكفاءة وتساعد على تنسيق التحرك العسكري، بدون هذا الفاعل - الهيئة المشتركة - لا توجد هناك أي جهة ذات وجود كافي و تتمتع بالمصداقية التي تمكنها من التفاوض حول الانتقال السياسي في مؤتمرات القمة الدولية، فالمعارضة السورية عبارة عن فسيفساء مكونة من مجالس شديدة المحلية، غير قادرة على التعامل مع

¹ Rania Abouzeid, "A Dispatch from 'Free Syria': How to Run a Liberated Town," Time, July 24, 2012, <http://world.time.com/2012/24/07/a-dispatch-from-free-syria-how-to-run-a-liberated-town/>.

في البداية اتخذت الانتفاضة شكل المقاومة السلمية غير العنيفة، حيث استلهمت هذه المظاهرات الصحوة العربية، فقد كانت الانتفاضة السورية مرتجلة ولم يتم التخطيط لها، على عكس حالة مصر

الحاكم، فإن التحول نحو التمرد العنيف أدى في النهاية إلى اطلاق ديناميات أدت إلى الاضرار بالمعارضة.

تشير تجربة مدينة الرقة إلى مدى الضعف الذي تعاني منه المعارضة السورية، وفشل حلفائها الخارجيين في فهم السياق الذي تعمل فيه المعارضة، خاصة أن هذه التجربة تبرز الجهود الضعيفة التي يتم بذلها من أجل إشراك طيف واسع من القوى المحلية في عملية الحكم، ومدى ضعف الحكم المدني في مرحلة ما بعد التحرير، وضرورة حماية القيادة المدنية المحلية من العنف الذي يرتكبه كلا من النظام الحاكم والمتطرفين.

في شهر مارس من عام ٢٠١٣ استطاع المتمردون السيطرة على أول عاصمة لمحافظة في سوريا وهي مدينة الرقة الواقعة في شمال سوريا، وبحلول هذا الوقت ظهرت الهيئة التي تعتبر مظلة للمعارضة السورية - تحالف المعارضة السورية أو ائتلاف - باعتبارها الشريك السوري الرئيسي للغرب والقناة الرئيسية التي من خلالها يتم ضخ المساعدات، وبسبب ما تعاني منه هذه الهيئة من انقسامات وتحزب ووجود الكثير من أعضائها في دولة الجوار تركيا لم يكن الائتلاف ولا حلفائه الدوليون - خاصة الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من دول الخليج - في موضع يجعلهم قادرين على تشكيل الأحداث وبناء الحكم في الرقة، وهم بطبيعة الحال كانوا سيفشلون بسبب غياب التعاون الوثيق مع اللاعبين المحليين في الرقة، وعدم وجود الفهم الدقيق للتحديات التي يواجهونها، إلا أن كلاهما ليس قريب من تحقيق ذلك، فقد تم الاستيلاء على الرقة من قبل المجموعة الجهادية الانتقالية المسماة الدولة الاسلامية في العراق والشام، والتي تعتبر بصورة عميقة مليشيا طائفية، ليس لديها اهتمام كبير بجودة حياة سكان الرقة أو بالأهداف الوطنية المترتبة الثورة.

اختار سكان الرقة مجلس من القادة داخل المجتمع، والذي عمل على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتصادم مع أهداف المجلس الذي تم انشائه بواسطة ائتلاف، وبعد شهر من المشاحنات مع المجلس التابع للائتلاف ونقص التمويل أذعن المجلس المحلي، واختار ائتلاف أن يدعم ويمول محامي محلي يسمى عبد الله خليل من أجل رئاسة مجلس الحكم، وعمل خليل بكثافة مع سكان الرقة ورجال الدين من أجل منع الانهيار الكلي للحكم في المدينة، وفي التاسع عشر من شهر مايو في عام ٢٠١٣ قام مجموعة من الرجال المجهولين باختطاف خليل، ولم تعلن أي مجموعة مسئوليتها عن عملية الاختطاف، ولم يُسمع أي خبر عن خليل منذ ذلك الوقت، وتمكن أعضاء مليشيا الدولة الاسلامية في العراق والشام بمليء فراغ الحكم في الرقة، وهم يسيطرون

عن المعارضة السورية ساهم في صعود الميليشيات الطائفية، هذه الميليشيات التي من الممكن أن ترفض بعد ذلك فكرة التوصل إلى تسوية سياسية من خلال عملية تفاوضية بصورة كلية.

بحلول شهر يوليو من عام ٢٠١٢ استطاعت جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة و مجموعة الميليشيات السلفية المسماة أحرار الشام من أن تستغلا فرصة الفوضى في مدينة بنش، وتمكنا من البدء في شق طريقهما هناك، فقد زدوا المقاتلين المحليين بالتدريب والعتاد والرواتب، وتمكنا - اعتماداً على خبرتهم - من تجميع وحدات عسكرية مختلفة تحت قيادة موحدة، بالإضافة إلى ذلك فإنهم يتمتعوا بالاحترام بين السكان هناك، الذين يقدرون انضباط هذه المجموعات وعدم تسامحها مع الفساد، وبحلول شهر أكتوبر من عام ٢٠١٢ أصبحت مدينة بنش عبارة عن مقار متقدمة لميليشيات الحركة السلفية التي تتمتع الآن بقوة في شمال غرب سوريا، وقد قادت الميليشيات الطائفية السكان في مظاهرات تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك المظاهرات التي اندلعت في البداية وكانت تنادي بالوحدة الوطنية، وهدد المتظاهرون بذبح العلويين الذين يشكلون القاعدة الاجتماعية للنظام الحاكم.

إن صعود الميليشيات الطائفية لم يكن أمراً حتمياً، ولكنه كان نتيجة مباشرة لفشل الحكم المحلي في الأيام الأولى للانتفاضة، وبصورة جزئية بسبب سوء توجيه الدعم الاجنبي، وكان لهذا الأمر - صعود الميليشيات الطائفية - نتائج كارثية للمعارضة ككل، وكان صعود هذه الميليشيات مؤثراً بدرجة أقل على سياسة الولايات المتحدة - والتي كانت منذ البداية مترددة إلى حد ما تجاه دعم الانتفاضة من عدمه، ولكن هذا التأثير كان أكبر بسبب تداعياته العميقة على العديد من السوريين، الذين كانوا يخافون من أن يتم استبدال النظام القائم بشيء يمكن أن يكون أكثر قمعاً.

دروس من الرقة: أهمية الائتلافات المحلية الواسعة

في خلال عام تحولت الانتفاضة السلمية إلى تمرد مسلح، وقد ساهمت عدة عوامل في عسكرة الانتفاضة من بينها عنف النظام الذي لا هوادة فيه، وآمال المعارضة في تدخل دولي مشابه لما حدث في ليبيا، والرغبة في حماية المدنيين من عنف الدولة، وتاماً كما لم تستطع الانتفاضة السلمية البناء على مكاسبها مهدت المكاسب التي حققها التمرد المسلح على الأرض في النهاية الطريق إلى المزيد من فشل المعارضة والاحباطات، ويصرف النظر عن أن هذه الأمور كان يمكن تجنبها خاصة في ظل مستوى القمع الذي استخدمه النظام

مجموعات عمل في ثمانية وعشرين مدينة في مختلف أنحاء سوريا في صيف عام ٢٠١٢، رفض المشاركون بالإجماع فكرة العودة لطريقة الحياة التي كانت موجودة قبل الثورة، وفي مقابلة تم عملها بعد مفاوضات مؤتمر جينيف الثاني - الذي عقد في شهر يناير الماضي - مع أحد النشطاء المقيم في مدينة حمص علق على المفاوضات المتعلقة بالمساعدات للمدينة قائلاً «الناس لا يريدون أن يدخل الطعام فقط من أجل أن يعيشوا» مضيفاً «نحن نريد الحياة مع حريتنا»^٢ هذا الدعم القوي المساند للمعارضة يستبعد أي خيار يقوم على مسار انتقالي من خلال المفاوضات ينتهي بالإبقاء على سيطرة العلويين بما في ذلك الرئيس بشار الأسد ودائرة الأفراد المقربين منه على الحكم.

في ظل حقائق أن المؤسسات على المستوى الوطني غير القادرة على فرض رؤيتها وقراراتها على المعارضة غير موجودة، والمعاناة من الفشل المتتالي والاحباطات وادراكهم لتخلي حلفائهم الظاهريين في الغرب عنهم، يرفض السوريون بصورة ساحقة شرعية الائتلاف، الذي كانوا يعولون عليه في تأمين الموارد المالية المطلوبة والدعم العسكري في حالة عدم وجود تدخل عسكري خارجي، فالرؤية العامة هي أن هناك معارضة خارجية ومعارضة داخلية، وأن الشرعية تنبع من البقاء داخل الدولة، فالفاعلين المحليين هم الأكثر أهمية.

لقد تم تهميش الفاعلين في المجتمع المدني والمؤسسات التي يمكن أن تدعم عملية التسوية والمفاوضات - وهي الهيئات التي يمكن أن تقدم للسوريين شيئاً أفضل من عقود من سوء الحكم، فنشطاء المجتمع المدني في سوريا اليوم هم أكثر مجموعات السكان المضطهدة، حيث يتم استهدافهم من جانب النظام الحاكم ومجموعات المتمردين المتطرفة على السواء، فغياب قيادة مدنية معتدلة موجودة في سوريا يدعم أكثر المتطرفين الدينين والطائفين، وهذا الأمر يترك دافع ضئيل للمساومة من جانب الفاعلين الأقوى في التمرد.

إنه من الصعب تأسيس أبنية مدنية أو عسكرية نتيجة للتكلفة الكبيرة للدخول في جانب المعارضة، ففي حين يمكن للمجموعات القائمة أن تشكل تحالفات جديدة مثل المجموعات القتالية في جبهة المعارضة الإسلامية، فإن مكانة وتكاليف البدء المطلوبة من أجل تحقيق التالي في سوريا اليوم هي عالية للغاية، وهذا يعني أن بناء وتمكين منظمات مدنية أو عسكرية مدعومة من الغرب يمكن أن يكون صعب للغاية، بالإضافة إلى كونه التزام مكلف للغاية وطويل الأمد، فالولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيون والإقليميون بما فيهم تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية سوف يكونوا - على الأرجح - في حاجة إلى التعامل مع قوى المعارضة القائمة.

الآن على المنطقة مع جبهة النصرة ومجموعة أحرار الشام، وتلك الأخيرة تعتبر مليشيا طائفية مسلحة تتهمها منظمة هيومان رايتس واتش بارتكاب أعمال وحشية ضد المدنيين، وبالرغم من أنه من المحتمل أن تكون إحدى هذه المجموعات هي وراء عملية اختطاف خليل، إلا ان اختفائه أدى إلى انتهاء تجربة الرقعة في الحكم المحلي المعتدل.

توضح تجربة الحكم في الرقعة أن أبنية الحكم المحلي المدني ضعيفة بصورة كبيرة جداً خاصة في المراحل الأولى، كما أنها معرضة لاستخدام العنف ضدها من جانب النظام الحاكم والمتطرفين على حد سواء، كما توضح ذلك عملية اختطاف خليل، وحتى تتمكن هذه الأبنية من البقاء والعمل بكفاءة فهي بحاجة إلى التمتع بحماية مجموعة متمردة متحالفة معها، ومن ثم فإن الاستثمار في أبنية الحكم المحلي من الخارج بدون تأمين السكان المدنيين هو أمر غير ذي جدوى، بعبارة أخرى إن النجاح على المستوى المدني يعتمد على القدرات العسكرية، حيث تتمتع المجموعات الجهادية بميزة كبيرة بسبب المساعدات العسكرية والمالية الخارجية التي تتدفق عليها بصورة مستمرة.

تبين تجربة الرقعة أيضاً أن فشل الائتلاف والداعمين له في بناء تحالف واسع من اللاعبين المؤثرين على المستوى المحلي أدى إلى تقويض جهود الحكم وسهل من صعود المتطرفين، كما أدى أيضاً إلى الاعتماد الكبير على مجموعة قليلة من الأفراد - أو حتى شخص واحد - الذين هم عرضة على الدوام لاستخدام العنف ضدهم، إن مجموعة من الديناميات المشابهة تمت ملاحظتها في مدينة بنش، حيث أدى الاعتماد الكبير على عائلة واحدة إلى تقويض جهود الحكم هناك، وأدى إلى سيطرة المتطرفين على المدينة.

واقع سوريا الحالي: حرب أهلية مستعصية على الحل

إن الحديث عن ما يجري في سوريا على مدار الأعوام الثلاثة الماضية يكشف أن هناك فرصاً رئيسية مفقودة، ويوضح أيضاً كيف أن الفاعلين الخارجيين يمكن أن يخرطوا بصورة أكثر فاعلية مع قوى المعارضة المحلية من أجل السعي إلى عملية الانتقال السياسي.

الصراع الآن في سوريا هو عبارة عن حرب أهلية راسخة وطويلة الأمد، فالأطراف المتحاربة غير قادة على تحقيق نصر عسكري حاسم في ظل توازن القوى الحالي، وليس هناك حافز حتى الآن يمكن أن يدفع النظام نحو الاستسلام أو على الأقل مشاركة السلطة، وعلى جانب المتمردين ليس هناك قدرة على إجبار النظام لفعل هذا الأمر، ففي ظل حقيقة عدم احتمالية التدخل الدولي، فإن المأزق الحالي من غير المرجح له أن ينحل.

هناك إجماع قوي موجود في الدوائر المؤيدة للمعارضة حول وجوب استمرار دعم المقاتلين ضد الحكومة السورية حتى تتم الاطاحة بشار الأسد، فخلال مناقشات مستفيضة قامت بها

² Maya Gebeily, "Homs Activists Want Nothing Less than Freedom," NOW, January 28, 2014, <https://now.mmedia.me/lb/en/reportsfeatures/532802-nothing-less-than-freedom>.

لقد تم تهميش الفاعلين في المجتمع المدني والمؤسسات التي يمكن أن تدعم عملية التسوية والمفاوضات - وهى الهيئات التي يمكن أن تقدم للسوريين شيئاً أفضل من عقود من سوء الحكم،

اقتراب دولي بديل

إن السعي المحدود لتسوية دولية من خلال عملية تفاوضية يشوه فهم الولايات المتحد للصراع السوري، كما أنه يخاطر بتعمية أنصارها عن التناقضات المتعلقة بتنفيذ سياستها، والحقيقة أن الحالة الآنية للانتفاضة تشير إلى أن متطلبات الانتقال السلمي غائبة، وليس من المرجح أن تظهر هذه التسوية من خلال حوار وطني بين الأطراف المتحاربة، التي ليس لديها حافز كبير - خصوصاً في حالة المعارضة - ولا القدرة على القيام بتقديم تنازلات جادة.

أما بالنسبة للسوريين داخل الدولة فإن هذا الأمر - عدم التوصل إلى تسوية - يفترض مزيداً من الحرب والمعاناة حتى يشهد الصراع مرحلة أخرى من مراحل التحول الجذري، وهذا التحول يمكن أن يتضمن واحداً من الأمور التالية، أولاً: أن يتمكن النظام أو المعارضة المسلحة من فرض تسوية على منافسه، ثانياً: أن تؤدي استراتيجية النظام القائمة على القصف واسع النطاق والهجمات الجوية وتجويع المناطق التي يسيطر عليها المتمردين إلى كسر معنويات قاعدة الدعم للتمرد، وأخيراً أن تتمكن مجموعة متمرده جديدة أو قائمة بالفعل من هزيمة أو امتصاص أو السيطرة على منافسيها وتثبيت سيطرتها على الأرض والموارد، وتظهر وكأنها طرف مفاوض مُمكن وذات مصداقية وقادر على تمثيل المعارضة.

هذه الأمور لا تعتبر بالضرورة سيناريوهات واعدة، ولكن واحداً منها يمكن أن يظهر لو أن هناك أي فرصة لتسوية من خلال عملية تفاوضية، لو أن إنهاء الصراع في سوريا هو عن حق غاية الولايات المتحدة الملحة، فإن سياستها من ثم يجب أن تهدف إلى واحد أو أكثر من التحولات سابقة الذكر، وبافتراض جدية تفضيل الولايات المتحدة لطريق الانتقال السياسي في سوريا فإن هذا يؤدي إلى استبعاد التحولين الأول والثاني، ومن ثم فإن العمل في اتجاه التحول الثالث يبدأ من إقرار الأمور التالية:

- إن التمرد المنقسم حتى الآن لم يتمكن من تحقيق حالة من التماسك، ومن ثم فإن الولايات المتحدة أمام خيارين، إما أن تسمح ببساطة لديناميات التمرد البيئية بأن تلعب كما سوف تكون، أو أن تحاول الولايات المتحدة تشكيل هذه الديناميات بالطريقة التي تؤدي إلى تمكين مجموعات التمرد بصورة أقل تعارضاً مع مصالح الولايات المتحدة وقيمتها، وهذا الأمر يتضمن التعرف على وتسليح وتدريب وتمويل وتقديم المشورة لأفراد ومجموعات بطريقة تأخذ في الحسبان وتتماشى مع الظروف المحلية - القبلية والعائلية والطائفية وغيرها من الروابط الاجتماعية الأخرى - وليس ضدها.

إن توازن القوى بين النظام والمتمردين والدعم الشعبي للكفاح المسلح والموقف الضعيف لتحالف المعارضة بين السوريين وغياب مركز للمعارضة المعتدلة كلها عوامل تشير إلى أن وقت التسوية السياسية للصراع لم يحن بعد، خصوصاً تلك التي يتم التفاوض حولها بين نظام حاكم عنيد ومدعوم بصورة قوية من الخارج على جانب، وبين تحالف معارض لا يتمتع بقبول بين السوريين ويواجه عداوة صريحة من مجموعات التمرد، ولكن على الرغم من هذه العوامل التي تم تحديدها أعلاه، فإن سياسة الولايات المتحدة قد ركزت على الدبلوماسية عالية المستوى في ظل سعيها إلى انتقال للسلطة من خلال عملية تفاوضية، وهي استراتيجية مصيرها الفشل في الوقت الحاضر.

إن الاقتراب الحالي الذي يهدف إلى إنهاء الصراع - والتي تدعمه الولايات المتحدة - يعتمد على العديد من الافتراضات المعيبة، أولاً: تفترض الولايات المتحدة أن التمرد قد كلف النظام الحاكم تكاليف كافية، الأمر الذي يجبره على إعادة الحسابات المتعلقة باستراتيجيته الرامية إلى سحق التمرد عسكرياً، وثانياً أن المعارضة والداعمين لها يرغبون بشدة في إنهاء العنف، ومن ثم سوف يقبلون بنتيجة ليس من بينها تغيير النظام، وأخيراً إن الاستراتيجية الحالية أيضاً تتأسس على فرضية أن هناك فاعل موحد في المعارضة - أو على الأقل هناك تحالف موحد من الفاعلين في المعارضة - له القدرة على التمثيل وصناعة القرارات على المستوى الوطني.

وفوق كل هذا يفترض هذا الاقتراب بصورة خاطئة أن النظام والداعمين الأجانب لديهم القدرة والرغبة على فرض نهاية لهذا الصراع، ومن ثم فإن إجبار إيران وروسيا والمملكة العربية السعودية وقطر وغيرهم من القوى الدولية على وقف تدفق الأموال والأسلحة إلى النظام والمعارضة ليس من المرجح أن ينتج عنه تسوية، لأن الاقليم غارق في سوق الأسلحة الصغيرة والمتفجرات، ومن ثم فإن كلا من النظام والمتمردين يمكن أن يتجهوا إلى مصادر أخرى للدعم سواء من الدول أو الأفراد، فعلى سبيل المثال يأتي الجزء الأكبر من الدعم للمجموعات الجهادية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة من جهات مانحة خاصة وشبكات إجرامية وليس الدول، إن حجم وتواتر العنف يمكن أن ينحسر إلى حد ما، ولكن كما رأينا فإن العديد من السوريين لا يروا بالضرورة أن الانخفاض المجرد للعنف وهو الأمر قد يؤدي إلى الحفاظ على النظام - أو يتركهم تحت رحمة المتطرفين الطائفيين - هو نتيجة مقبولة.

• هناك فرص محدودة لوقف إطلاق النار على المستوى المحلي والتعاون في عمليات الاغاثة الانسانية بين النظام والمتمردين، هذه أمور ذات قيمة ويجب أن يتم استغلالها بواسطة حلفاء المعارضة الأجانب، إلا أنها لا يمكن أن تكون وسائل لغاية التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية.

إن هؤلاء الذين يشجعون سياسة ابتعاد الولايات المتحدة عن الصراع في سوريا غالباً ما يدفعون بحجة أنه ليس هناك حل سهل وجيد للأزمة، وهذا عن حق صحيح، فهو صراع متعدد المستويات، والولايات المتحدة لديها عدد من الوسائل المعيبة تحت تصرفها، تسترشد بها نحو الهدف الرئيسي لها المرتبط بالانتقال السياسي، لو أن الولايات المتحدة أظهرت التزاماً نحو هذه الغاية فيجب عليها أن تعمل مع حلفائها على تطوير هيئة للمعارضة قادرة على التمثيل والامكانية والنية للسعي لهذه التسوية، وهذا يعني أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تفهم وتأخذ في الحسبان الواقع في سوريا كما هو في الحقيقة - أي كما يعيشه ويصيغه السوريون أنفسهم - وليس كما تمنهاها صانعو السياسة الأمريكية.

• إن التفكير أحادي الجانب من الدول الغربية المرتكز على السعي الحصري لتسوية تفاوضية يؤدي إلى حرمان مجموعات المعارضة من الدعم العسكري والمادي الجوهري من جانب الولايات المتحدة، وهذا الدعم من دونه لن تتمكن هذه المجموعات من التمثيل أو القدرة أو الحافز نحو التفاوض من أجل تسوية مع النظام، كما أنه يرسل إشارة إلى حلفاء النظام الحاكم بأن الولايات المتحدة غير مبالية بدعم التمرد، مما يحرم مجموعات المعارضة من قدر من النفوذ في أثناء عملية التفاوض مع النظام.

• لو أن الولايات المتحدة قررت أنها جادة في مساعدة قوات التمرد على التماسك والظهور كطرف تفاوضي معارض ذات مصداقية، فإن صانعي السياسة الأمريكية في حاجة لأن يقترحوا أكثر من الصراع في سوريا، واستثمار مزيد من الوقت والطاقة في متابعة وتحليل التطورات المحلية، ويجب أن يأخذ صانعي السياسة في الحسبان أسئلة من قبيل: أياً من مجموعات التمرد يسيطر على أي مناطق؟ كيف أن العلاقات بين مجموعات التمرد والعلاقات بين النظام والمعارضة تتفاوت في مختلف أنحاء الاقليم أو حتى في المناطق المجاورة؟ ما هي القيم والأولويات الحقيقية - وليس تلك التي يتم ادعائها - لمجموعات التمرد المختلفة؟ من هم القيادات القبلية والشخصيات المؤثرة والمجموعات والمؤسسات التي تتمتع باحترام وسلطة على المستوى المحلي؟ ولماذا؟ هل هؤلاء محميين بصورة كافية من عنف النظام والمتطرفين؟ فقط من خلال فهم أكثر عمقاً لهذه الديناميات الداخلية يمكن للولايات المتحدة أن تكون قادرة على تحقيق هدفها المعلن المتعلقة بالتوصل إلى تسوية قائمة على عملية تفاوضية.

Atlantic Council Board of Directors

INTERIM CHAIRMAN

*Brent Scowcroft

PRESIDENT AND CEO

*Frederick Kempe

VICE CHAIRS

*Robert J. Abernethy

*Richard Edelman

*C. Boyden Gray

*Richard L. Lawson

*Virginia A. Mullberger

*W. DeVier Pierson

*John Studzinski

TREASURER

*Brian C. McK. Henderson

SECRETARY

*Walter B. Slocombe

DIRECTORS

Stephane Abrial

Odeh Aburdene

Timothy D. Adams

*Michael Ansari

Richard L. Armitage

*Adrienne Arsht

*David D. Aufhauser

Elizabeth F. Bagley

Ralph Bahna

Sheila Bair

Lisa B. Barry

*Rafic Bizri

*Thomas L. Blair

Julia Chang Bloch

Francis Bouchard

R. Nicholas Burns

*Richard R. Burt

Michael Calvey

James E. Cartwright

Daniel W. Christman

Wesley K. Clark

John Craddock

David W. Craig

Tom Craren

*Ralph D. Crosby, Jr.

Thomas M. Culligan

Gregory R. Dahlberg

*Paula J. Dobriansky

Christopher J. Dodd

Markus Dohle

Lacey Neuhaus Dorn

Conrado Dornier

Patrick J. Durkin

Thomas J. Edelman

Thomas J. Egan, Jr.

Stuart E. Eizenstat

Julie Finley

Lawrence P. Fisher, II

Alan H. Fleischmann

Michèle Flournoy

*Ronald M. Freeman

*Robert S. Gelbard

Richard L. Gelfond

Edmund P. Giambastiani, Jr.

*Sherri W. Goodman

John A. Gordon

*Stephen J. Hadley

Mikael Hagström

Ian Hague

Frank Haun

Rita E. Hauser

Michael V. Hayden

Annette Heuser

Marten H.A. van Heuven

Marillyn Hewson

Jonas Hjelm

*Mary L. Howell

Robert E. Hunter

Robert L. Hutchings

Wolfgang Ischinger

Deborah James

Robert Jeffrey

*James L. Jones, Jr.

George A. Joulwan

Stephen R. Kappes

Francis J. Kelly, Jr.

Zalmay M. Khalilzad

Robert M. Kimmitt

Roger Kirk

Henry A. Kissinger

Franklin D. Kramer

Philip Lader

David Levy

Henrik Liljegren

*Jan M. Lodal

*George Lund

*John D. Macomber

Izzat Majeed

Fouad Makhzoumi

Wendy W. Makins

Mian M. Mansha

William E. Mayer

Eric D.K. Melby

Franklin C. Miller

*Judith A. Miller

*Alexander V. Mirtchev

Obie L. Moore

*George E. Moose

Georgette Mosbacher

Bruce Mosler

Sean O'Keefe

Hilda Ochoa-Brillembourg

Philip A. Odeen

Ahmet Oren

Ana Palacio

*Thomas R. Pickering

*Andrew Prozes

Arnold L. Punaro

Kirk A. Radke

Joseph W. Ralston

Teresa M. Ressel

Jeffrey A. Rosen

Charles O. Rossotti

Stanley O. Roth

Michael L. Ryan

Harry Sachinis

William O. Schmieder

John P. Schmitz

Kiron K. Skinner

Anne-Marie Slaughter

Alan J. Spence

John M. Spratt, Jr.

Richard J.A. Steele

James B. Steinberg

*Paula Stern

William H. Taft, IV

John S. Tanner

Peter J. Tanous

*Ellen O. Tauscher

Clyde C. Tuggle

Paul Twomey

Henry G. Ulrich, III

Enzo Viscusi

Charles F. Wald

Jay Walker

Michael F. Walsh

Mark R. Warner

J. Robinson West

John C. Whitehead

David A. Wilson

Maciej Witucki

R. James Woolsey

Mary C. Yates

Dov S. Zakheim

HONORARY DIRECTORS

David C. Acheson

Madeleine K. Albright

James A. Baker, III

Harold Brown

Frank C. Carlucci, III

Robert M. Gates

Michael G. Mullen

William J. Perry

Colin L. Powell

Condoleezza Rice

Edward L. Rowny

James R. Schlesinger

George P. Shultz

John W. Warner

William H. Webster

LIFETIME DIRECTORS

Carol C. Adelman

Lucy Wilson Benson

Daniel J. Callahan, III

Kenneth W. Dam

Stanley Ebner

Barbara Hackman Franklin

Chas W. Freeman

Carlton W. Fulford, Jr.

Geraldine S. Kunstadter

James P. McCarthy

Jack N. Merritt

William Y. Smith

Marjorie Scardino

Ronald P. Verdicchio

Carl E. Vuono

Togo D. West, Jr.

RAFIK HARIRI

CENTER

ADVISORY

COUNCIL

Bahaa Hariri[^]

Hanan Ashrawi

Shaukat Aziz[^]

Richard Edelman[^]

Ashraf Ghani[^]

Ray Irani[^]

Wolfgang Ischinger

Hisham Kassem

Frederick Kempe

Aleksander Kwasniewski[^]

Javier Solana

**Executive Committee Members*

[^]International Advisory Board Members

List as of April 24, 2013